مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (١٠) العدد (١) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (10) No. (1) 2026

معوقات تنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية "دراسة ميدانية"

الدكتور أحمد السكري*

الدكتور سومر ناصر**

زينب حسام الدين ***

(تاريخ الإيداع ٢٣/٩/ ٢٠٢٥ – تاريخ النشر ١٣/١/ ٢٠٢٦)

□ **ملخّص** □

هدف البحث إلى تحديد معوقات تنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية والمتمثلة بالجوانب الآتية: (المالية، الإدارية والتنظيمية، البشرية، التشريعية والسياسية، الاجتماعية والثقافية، التقنية)، وذلك من وجهة نظر العاملين الإداريين في المجلس.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وشمل مجتمع البحث من جميع العاملين الإداريين في مجلس مدينة اللاذقية، والبالغ عددهم (١١٧) عاملاً إدارياً، وبالاعتماد على أسلوب الحصر الشامل تمّ توزيع (١١٧) استبانة، وقد تمّ استرجاع (١٠٨) استبانة كاملة وصالحة لتحليل الإحصائي، وبنسبة استجابة بلغت (٩٢,٣١%).

أظهرت نتائج البحث أنّ أبرز المعوقات التي تواجه تنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية تتمثل في فجوة حقيقية في الميزانيات وضعف التمويل الحكومي، كما أنّ البيروقراطية الإدارية وبطء اتخاذ القرارات تُعد عائقاً رئيساً، بالإضافة إلى نقص الكوادر الفنية وغياب التدريب الكافي للموظفين. وتؤكد النتائج أنّ غياب الأطر القانونية والدعم السياسي، فضلاً عن تأثير عدم الاستقرار السياسي، يعيقان استمرارية المشاريع، كما أنّ المقاومة الاجتماعية وضعف الوعي المجتمعي يحدان من المشاركة الفعّالة، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية التكنولوجية ونقص البيانات الدقيقة، مما يعيق التخطيط الفعّال.

كلمات مفتاحية: المعوقات، التنمية المستدامة، برامج التنمية المستدامة، مجلس مدينة اللاذقية.

* أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.

** أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (١٠) العدد (١) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (10) No. (1) 2026

Hindrances to the Implementation of Sustainable Development Programs in Latakia City Council "A Field Study"

Dr. Ahmad Alsokkary *

Dr. Somar Naser **

Zainab Husam Aldin ***

(Received 23/9/2025.Accepted 13/1/2026)

□ABSTRACT □

The research aimed to identify the hindrances to implementing sustainable development programs in Latakia City Council from the perspective of its administrative staff. The study focused on the following aspects: financial, administrative and organizational, human resources, legislative and political, social and cultural, and technical.

The research employed a descriptive methodology. The study population included all (117) administrative staff members at Latakia City Council. Using a comprehensive enumeration approach, (117) questionnaires were distributed, with 108 valid questionnaires returned, resulting in a (92.31%) response rate.

The results revealed that the most significant hindrances to implementing sustainable development programs are a real budget gap and weak government funding. Furthermore, administrative bureaucracy and slow decision-making were identified as major obstacles, in addition to a shortage of qualified technical staff and a lack of sufficient employee training. The findings also confirmed that the absence of clear legal frameworks and political support, along with the impact of political instability, hinders project continuity. Additionally, social resistance and a lack of community awareness limit effective participation, while weak technological infrastructure and a shortage of accurate data impede effective planning.

Keywords: Hindrances, Sustainable Development, Sustainable Development Programs, Latakia City Council.

*Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Lattakia University, Lattakia, Syria.

**Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Lattakia University, Lattakia, Syria.

***Postgraduate Student (PhD), Department of Business Administration, Faculty of Economics, Lattakia University, Lattakia, Syria.

المقدمة:

يشهد العالم حالياً زيادة في الاهتمام بالتنمية المستدامة، وهو تطور طبيعي لتجارب التنمية في العالم ونتيجة حتمية لآثار الطفرة العلمية والتكنولوجية، هذا الاهتمام المتزايد يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة، الإنسانية، وتحسين نوعية الحياة (الهرميل، ٢٠٢٠، ص٢٧٢).

وقد شكّل موضوع التنمية المستدامة أهمية كبيرة على الصعيد الدولي، وخاصةً بعد تقرير بروتلاند الشهير "مستقبلنا المشترك" عام ١٩٨٧ (محيسن وإسماعيل، ٢٠١٢، ص٣).

تتخذ التنمية المستدامة أشكالاً مختلفة تهدف إلى الارتقاء بالوضع الإنساني وتحقيق الاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجات المجتمع وإمكاناته الاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية. كما تحرص على تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون إسراف، وفق استراتيجية مستقبلية ومخططة بشكل جماعي وتعاوني سليم لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، على أساس من المشاركة المجتمعية والثقافية والحضارية لكل مجتمع.

وتُعد التنمية المستدامة هدفاً محورياً في الخطط التنموية العالمية والمحلية، حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. تقع مسؤولية تنفيذ هذه الأهداف على عاتق الحكومات المركزية والمحلية على حد سواء، وتلعب الأخيرة، ممثلة في البلديات ومجالس المدن، دوراً حاسماً في ترجمة هذه الرؤى إلى برامج ومشاريع ملموسة. وعلى الرغم من أهمية هذا الدور، فإنّ عملية التطبيق تواجه العديد من التحديات في كثير من المدن، خاصةً في المناطق التي تمر بظروف اقتصادية واجتماعية معقدة. إنّ فهم هذه التحديات ومعوقات التنفيذ يُعد الخطوة الأولى نحو وضع استراتيجيات فعّالة للتغلب عليها، وتحويل مجالس الإدارة المحلية من مجرد كيانات خدمية إلى محركات حقيقية للتنمية.

الدراسات السابقة:

١- دراسة أمينة (٢٠٢٠) بعنوان: معوقات التنمية المحلية في بلدية الكاليتوس بالجزائر العاصمة.

هدفت الدراسة إلى معرفة أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية في بلدية الكاليتوس سواء كانت اجتماعية، سياسية، اقتصادية على اختلاف أنواعها وتنوعها، والسعي نحو إيجاد مقترحات وحلول لتجاوزها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الواقع وتحليله، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال الدراسة الميدانية لبلدية الكاليتوس، والاعتماد على المقابلة لجمع البيانات والمعلومات. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يُعد العائق المادي من أبرز التحديات التي تواجه التكفل بكافة المشاريع التنموية في المنطقة، وخاصةً تلك المتعلقة بالهياكل القاعدية والمرافق العامة (مثل الرياضية، والصحية، والتعليمية)، وذلك نتيجة لعدم التوازن بين النفقات والإيرادات. يُضاف إلى ذلك بطء مختلف الإجراءات الإدارية والقانونية الضرورية قبل البدء في تنفيذها.

٢- دراسة (Dalirazar & Sabzi, 2022) بعنوان:

Barriers to sustainable development: Critical social factors influencing the sustainable building development based on Swedish experts' perspectives.

معوقات التنمية المستدامة: العوامل الاجتماعية الحرجة التي تؤثر على تنمية المباني المستدامة من وجهة نظر الخبراء السويديين.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل الاجتماعية التي تعيق تطوير المباني المستدامة في السويد. لتحقيق هذا الهدف، استخدم الباحثون منهجية بحث متعددة اشتملت على مراجعة شاملة للأدبيات، تلاها مسح

استقصائي باستخدام استبيان تم إرساله إلى عينة مكونة من (٢٥) خبيراً سويدياً في مجال البناء يمثلون قطاعات مختلفة مثل الاستشارات، وإدارة المشاريع، والتصميم المعماري، والتطوير، والمقاولات. كشفت النتائج أن أبرز ثلاث عوائق اجتماعية تتمثل في: ضعف التواصل ونقص الفهم المشترك بين أصحاب المصلحة، ومقاومة التغيير من المباني التقليدية إلى المستدامة، ونقص الطلب في السوق على هذا النوع من المباني.

٣- دراسة (Novita, etal, 2023) بعنوان:

Development and challenges in the implementation of sustainable development goals (SDGs) in Indonesia: A systematic literature review.

التنمية والتحديات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إندونيسيا: مراجعة منهجية للأدبيات.

هدفت الدراسة إلى فهم التطورات والتحديات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إندونيسيا بعد ثماني سنوات من العمل بهدف تقديم توصيات لتحسين الجهود المستقبلية. استخدمت الدراسة منهج المراجعة المنهجية للأدبيات (SLR). يعتمد هذا المنهج على تحديد، وتقييم، ودمج نتائج الأبحاث الموجودة حول الموضوع بشكل منهجي لتجنب التحيز. تم الحصول على البيانات من مصادر ثانوية مثل الوثائق الحكومية والمواقع الإلكترونية والصحف والمجلات ذات الصلة. أشارت نتائج الدراسة إلى أن إندونيسيا أحرزت تقدماً في بعض جوانب أهداف التنمية المستدامة، مثل زيادة الوصول إلى التعليم وتقليل معدلات الفقر. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة قائمة، أبرزها: عدم المساواة الإقليمية: تواجه المناطق النائية صعوبات في الوصول إلى الموارد والتمويل. نقص التنسيق: هناك ضعف في التآزر بين المؤسسات والقطاعات المختلفة (الحكومة المركزية، الحكومات المحلية، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني). الشفافية والمساءلة: توجد قضايا تتعلق بالفساد والممارسات غير الفعالة في إدارة الموارد المالية. المشاركة: لا تزال المشاركة متساوية لجميع أصحاب المصلحة، خاصة الفئات المهمشة، صعبة التحقيق. وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق الأهداف يتطلب تعاوناً أكبر بين جميع أصحاب المصلحة، وتعزيز التنسيق، وزيادة الشفافية والمساءلة.

٤- دراسة الغنانيم (٢٠٢٣) بعنوان: معيقات تحول البلديات من الوظيفة الخدمية إلى الوظيفة التنموية: دراسة حالة بلدية العارضة الجديدة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز معوقات تحول البلديات إلى الدور التنموي في بلدية العارضة الجديدة، وكذلك معرفة أهداف التنمية المحلية فيها. استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي، حيث طُبقت الدراسة كدراسة حالة على بلدية العارضة الجديدة. توصلت الدراسة إلى أن أبرز معوقات تطبيق البلديات لوظيفتها في تحقيق التنمية المحلية تتمثل في: المعوقات المالية، والبشرية، والتنظيمية، والاجتماعية، والحكومية والتشريعية.

كما أوضحت الدراسة أن أبرز أهداف تحقيق التنمية المحلية في بلدية العارضة الجديدة هي: تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، وتعزيز إنتاجيته، وخلق فرص عمل، بالإضافة إلى إحداث التقدم الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والصحي، والعمراني للمجتمع ضمن حدود البلدية.

٥- دراسة (Shoara, etal, 2024) بعنوان:

Examining The Implementation Obstacles of Sustainable Development Policies in Iran from The Point of View of Senior Government Managers.

دراسة عوائق تنفيذ سياسات التنمية المستدامة في إيران من وجهة نظر كبار المديرين الحكوميين.

هدفت الدراسة إلى دراسة عوائق تنفيذ سياسات التنمية المستدامة في إيران من وجهة نظر كبار المديرين الحكوميين. استخدمت الدراسة المنهج المختلط، وجمعت بيانات كمية ونوعية لفحص العوامل المؤثرة على فعالية تنفيذ هذه السياسات. شمل المجتمع الإحصائي كبار مديري الإدارات الحكومية المعنية بصناعة وتنفيذ برامج التنمية المستدامة، وتمّ اختيار العينة بـ (٣٠) شخصاً للجزء الكمي و(١٥) مقابلة شبه منظمة للجزء النوعي. أظهر تحليل البيانات الكمية من خلال نمذجة الانحدار المتعدد وتحليل العوامل التوكيدي أنّ "الدعم المالي" و"التعاون بين أصحاب المصلحة" لهما الأثر الأكبر على نجاح تنفيذ السياسات المستدامة، كما حدد التحليل النوعي القائم على منهج تحليل المحتوى، تحديات البنية التحتية، وضعف التنسيق بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية، والمشكلات الثقافية كعوائق رئيسة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تركيزها على المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة على المستوى المحلي؛ وتحديداً مع دراسة أمينة (٢٠٢٠) والغنانيم (٢٠٢٣)، كما تتفق الدراسة الحالية مع جميع الدراسات في تحديد المعوقات المالية والإدارية والبشرية والاجتماعية كعوامل رئيسة.

وعلى الرغم من هذا التشابه، تتميز الدراسة الحالية بكونها أكثر شمولية في تحليل المعوقات، حيث لا تقتصر على الجوانب المالية والإدارية والاجتماعية التي تناولتها الدراسات الأخرى بشكل أساسي؛ فبينما ركزت دراسة (Dalirazar & Sabzi, 2022) على العوامل الاجتماعية فقط، ودراسة (Novita, etal, 2023) على عدم المساواة والتنسيق، وغنانيم (٢٠٢٣) على معوقات (المعوقات المالية، والبشرية، والتنظيمية، والاجتماعية، والحكومية والتشريعية)، فإن الدراسة الحالية تتبنى إطاراً أوسع يشمل ستة محاور (المالية، الإدارية، البشرية، التشريعية، الاجتماعية، والتقنية). كما أنها تستخدم أسلوب الحصر الشامل لجميع العاملين الإداريين في المجلس، مما يمنحها تمثيلاً دقيقاً وشاملاً لوجهة نظرهم، على عكس دراسة (Dalirazar & Sabzi, 2022) التي اعتمدت على عينة صغيرة من الخبراء، ودراسة (Shoara, etal, 2024) التي استهدفت كبار المديرين فقط.

مشكلة البحث:

على الرغم من إدراك مجلس مدينة اللاذقية لأهمية التنمية المستدامة، فإنّ تنفيذ برامجها يواجه معوقات متعددة قد تُعيق تحقيق الأهداف المرجوة. ولفهم هذه المشكلة بشكل أعمق، تمّ إجراء دراسة استطلاعية أولية تضمنت مقابلات مع (٢٠) عاملاً من مختلف إدارات المجلس. وقد أظهرت نتائج هذه المقابلات أنّ المشكلة ليست مقتصرة على جانب واحد، بل هي مشكلة متعددة الأبعاد؛ فمن الناحية الإدارية: أشار ٨٠% من العاملين إلى أنّ الإجراءات البيروقراطية المعقدة وبطء اتخاذ القرارات تُعد عائقاً رئيساً. أما على الصعيد المالي: فقد أكد ٩٠% من المبحوثين أن ضعف الميزانية وصعوبة الحصول على التمويل الخارجي يمثلان تحدياً كبيراً. وبالنسبة للموارد البشرية: أفاد ٧٥% من العاملين بوجود نقص في الكفاءات وغياب التدريب الفعّال. أخيرًا، ذكر ٦٥% من المبحوثين أنّ غياب الأطر التشريعية الواضحة يؤثر سلباً على العمل.

تُظهر هذه النتائج أن المشكلة تتطلب دراسة معمقة وشاملة لتحديد طبيعتها وحجمها الحقيقيين، حيث يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما هي معوقات تنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية؟

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية نظرية من خلال مساهمته في إثراء الأدبيات المتعلقة بالتنمية المحلية في المجالس الإدارية، وتحديداً في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها سورية، فهو يقدّم إطاراً تحليلياً لفهم طبيعة المعوقات التي تواجهها الهيئات المحلية، ويُسهم في بناء معرفة علمية حول آليات التخطيط والتنفيذ في البيئات الصعبة، وبالتالي يمكن أن تُستخدم نتائج هذا البحث كقاعدة بيانات للدراسات المستقبلية التي تتناول موضوع التنمية المستدامة في المدن الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة.

أما الأهمية العملية للبحث فتتمثل في تقديم نتائج وتوصيات عملية يمكن لمجلس مدينة اللاذقية الاستفادة منها بشكل مباشر في تحسين أداءه، حيث يمكن للمقترحات التي سيقدمها البحث أن تساعد في وضع خطط عمل واضحة وواقعية للتغلب على المعوقات المحددة، مما يسهل عملية تنفيذ البرامج التنموية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون نتائج البحث أداة لصناع القرار في الحكومة المركزية لتقييم السياسات الحالية وتعديلها بما يدعم عمل المجالس المحلية، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد معوقات تنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية والمتمثلة بالجوانب الآتية: (المالية، الإدارية والتنظيمية، البشرية، التشريعية والسياسية، الاجتماعية والثقافية، التقنية)، وذلك من وجهة نظر العاملين الإداريين في المجلس.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية: لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمعوقات تنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

١- لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات المالية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

٢- لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات الإدارية والتنظيمية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

٣- لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات البشرية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

٤- لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات التشريعية والسياسية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

٥- لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات الاجتماعية والثقافية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

٦- لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات التقنية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى وصف الظاهرة بدقة، وتفسير الأسباب والعوامل المؤثرة فيها، وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها.

مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من جميع العاملين الإداريين في مجلس مدينة اللاذقية، والبالغ عددهم (١١٧) عاملاً إدارياً وفق التوزيع الآتي: الشؤون المالية (٢٥)، الشؤون القانونية (١٠)، الشؤون الإدارية (٣٥)، التقانة والمعلومات (١٧)، النقل والمرور (١٠)، الشؤون الفنية (٢٠). وبالاعتماد على أسلوب الحصر الشامل تمّ توزيع (١١٧) استبانة، وقد تمّ استرجاع (١٠٨) استبانة كاملة وصالحة لتحليل الإحصائي، وبنسبة استجابة بلغت (٩٢,٣١%).

حدود البحث:

الحدود المكانية: محافظة اللاذقية، مجلس مدينة اللاذقية.

الحدود البشرية: جميع العاملين الإداريين في مجلس مدينة اللاذقية.

الحدود الزمانية: تمّ إجراء البحث خلال الفترة من ٢٠٢٥/٢/١ ولغاية ٢٠٢٥/٨/١.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة: تبلور مفهوم التنمية المستدامة في ثمانينات القرن العشرين، حيث ورد مفهوم التنمية المستدامة أول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، حيث عُرّفت التنمية المستدامة في هذا التقرير بأنها: تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها (مخول وغانم، ٢٠٠٩، ص٣٨). كما أنها إدارة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة (العجلان، ٢٠٠٩، ص٢١). والتنمية المستدامة تعني أيضاً صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال التالية (عباس، ٢٠١٠، ص١٧). ويمكن تعريف التنمية المستدامة بمفهومها الشامل والعام بأنها: عبارة عن تضافر جهود جميع فئات المجتمع من منظمات ومؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني والشباب، لإعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية والمادية، والعمل على توجيهها بصورة تضمن الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية، وترتكز على الحفاظ على سلامة وصحة البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية والترابط والتكافل الاجتماعي (أباظة، ٢٠٢٠، ص٣٠).

وترى الباحثة أنّ التنمية المستدامة في مجالس الإدارة المحلية هي: عملية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات المجتمع الحالية واحتياجات الأجيال القادمة، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هي ليست مجرد نمو اقتصادي، بل هي رؤية شاملة لضمان استمرارية الرفاهية الاجتماعية والبيئية للسكان المحليين. وتتجسد برامج التنمية المستدامة في البلديات من خلال مجموعة من المبادرات العملية؛ فعلى الصعيد الاقتصادي، تعمل البلديات على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية التي تخلق فرص عمل مستدامة. اجتماعياً: تركز البرامج على تحسين جودة الحياة عبر تطوير البنية التحتية الأساسية مثل المدارس، والمراكز الصحية، والمرافق الترفيهية، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية

في صنع القرار. بيئياً: تشمل هذه البرامج إدارة النفايات الصلبة، وتشجيع إعادة التدوير، وتطوير أنظمة النقل العام المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية والمساحات الخضراء. تتطلب هذه البرامج التنسيق بين مختلف القطاعات، ووضع خطط استراتيجية طويلة الأمد، بهدف بناء مدن وبلدات مزدهرة وقادرة على الصمود في وجه التحديات المستقبلية.

ثانياً: المقومات الأساسية للتنمية المستدامة: لإرساء مفهوم التنمية المستدامة، لابدّ من توفير عدد من المقومات التي تشكل مرتكزات التنمية المستدامة، وأهمها (خامرة، ٢٠٠٧، ص٣١-٣٤):

١- تلبية الحاجات الأساسية للسكان: وذلك من خلال إعادة توجيه الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع وتحسين مستوى معيشتهم، والقضاء على الفقر، انطلاقاً من أنّ عالمنا يستوطنه الفقر واللامساواة، وسيكون دون شك عرضة للأزمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويتطلب ذلك أن يكون حجم السكان مستقراً على مستوى ملائم لحجم إنتاجية النظم البيئي، كما يشترط أيضاً أن يكون هناك التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة، ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل.

٢- الإدارة البيئية السليمة: وتُعرّف بأنها الإدارة التي تُساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالاستخدام الفعّال لكل الأدوات الممكنة (التشريعات والقوانين البيئية، تقييم الأثر البيئي، الالتزام بمبدأ المحاسبة البيئية، قاعدة المعلومات البيئية وغيرها)، فهي إدارة قادرة على ضمان استمرارية الاستفادة من الموارد الطبيعية، دون إهدار وفي إطار القيود البيئية.

٣- التنمية البشرية: أي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام المجتمع، وأهم هذه الخيارات اكتساب المعرفة، الحرية السياسية، ضمان حقوق الإنسان، وتتضمن التنمية البشرية ثلاثة جوانب: الأول تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة، والثاني هو استثمار المجتمع لقدراتهم المكتسبة، والجانب الثالث يتعلق بالمعرفة والتعليم.

٤- الاقتصاد البيئي: وهو فرع من فروع العلوم الاقتصادية يعالج العلاقة بين المجتمعات البشرية والبيئية في إطار السياسات الاقتصادية البيئية، وتعتمد التنمية المستدامة على مدى النجاح في الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي.

٥- التكنولوجيا السليمة بيئياً (التكنولوجيا النظيفة): إنّ تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة مما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة وذات استخدام أقل للموارد والطاقة، وتولد قدراً أقل من التلوث والنفايات، لذا يتعين على الدول النامية أن تستورد تكنولوجيا نظيفة ملائمة لبيئتها المحلية، وأن تعمل باستمرار على تطوير قدراتها الذاتية، فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا مما يجعلها تكتسب قدرات ومهارات تقنية تؤمن لها في نهاية المطاف القدرة على تطوير وإنتاج تكنولوجيا محلية نظيفة.

٦- الاعتماد على الذات والتعاون الدولي للمشكلات البيئية العالمية: أي لا بد لكل دولة أن تتعايش مع بيئتها، وفقاً للأسس المحلية، وفي حدود القيوم التي تفرضها الموارد الطبيعية، وبما يتيح المواءمة بين حاجاته ورغباتها.

ثالثاً: معوقات التنمية المستدامة: يؤكد الإعلان العربي المقدم من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في مدينة جوهانسبيرج بجنوب

افريقيا في عام ٢٠٠٢، على أنّ أبرز المعوقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، وتمتد آثار بعضها لسنوات عدة، ما يأتي (الطائي والفلاحي، ٢٠٠٦، ص٢٩-٣٠) و(الداغر، ٢٠١٣، ص٧٢-٧٣):

١- مشكلة الفقر في بعض الدول العربية، والتي تزداد حدة مع الأمية، وارتفاع عدد السكان والبطالة، وتراكم الديون وفوائدها، والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية.

٢- استمرار الازدياد السكاني في المدن العربية واستمرار الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على أنظمة التوزان الحيوي في الطبيعة، وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء، وتراكم النفايات.

٣- تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية وخاصة انخفاض معدلات الأمطار، وارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف، مما أدى إلى زيادة الجفاف وارتفاع نسب التصحر، وهذا يؤدي إلى انخفاض ساعات العمل، وقلة الإنتاج إلى حدود متدنية في فصل الصيف.

٤- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استخدامها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستخدام للنشاطات الزراعية المختلفة، وتدهور نوعيتها ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية.

٥- ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم، وخاصةً فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة في الوطن العربي.

٦- حداثة تجربة المجتمع المدني، وعدم مشاركته الفعّالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

٧- عدم مواءمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي.

٨- عدم الاستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام والأمن وعدم تمكن المجتمع الدولي من معالجة قضايا الحرب في بعض المناطق على أساس من العدالة، وفي إطار القرارات الدولية ذات العلاقة.

٩- الحصار الاقتصادي على بعض الدول العربية دون إيجاد آلية دولية من خلال الأمم المتحدة للحد من معاناة المواطن العربي في تلك الدول.

١٠- نقص الموارد المالية وتدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية.

وفيما يخص موضوع البحث الحالي ترى الباحثة أنّ مجالس الإدارة المحلية (البلديات) في سعيها لتنفيذ برامج التنمية المستدامة تحديات متعددة، أبرزها المعوقات المالية التي تتمثل في نقص الموارد المالية والميزانيات المحدودة، بالإضافة إلى صعوبة جذب الاستثمارات اللازمة لتمويل المشاريع. بالإضافة إلى الجانب المالي، هناك معوقات إدارية وتنظيمية تتعلق بالبيروقراطية، وبطء الإجراءات، وضعف التنسيق بين الإدارات المختلفة. كما أنّ المعوقات البشرية تُعدّ عائقاً كبيراً، حيث تُظهر نقصاً في الكفاءات الفنية والإدارية المدربة على التخطيط الاستراتيجي، فضلاً عن غياب الوعي الكافي بأهمية التنمية المستدامة. وتتفاقم هذه الصعوبات بسبب المعوقات الاجتماعية والثقافية، مثل مقاومة التغيير من قبل بعض فئات المجتمع، وغياب المشاركة المجتمعية الفعّالة في صنع القرار، إلى جانب المعوقات التشريعية والسياسية المتمثلة في عدم وجود أطر قانونية واضحة وداعمة للتنمية،

وتأثير عدم الاستقرار السياسي على استمرارية المشاريع. أيضاً، تُضاف المعوقات التقنية المتعلقة بنقص البنية التحتية التكنولوجية وضعف البيانات، مما يعيق عملية التخطيط والمراقبة.

النتائج والمناقشة:

لتحقيق أهداف البحث اعتمدت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، حيث تمّ تصميمها من قبل الباحثة، وقد تضمنت الاستبانة (٣٦) بنداً موزعة على ستة محاور، وهي: المحور الأول: المعوقات المالية، ويشمل البنود (١-٦)، المحور الثاني: المعوقات الإدارية والتنظيمية، ويشمل البنود (١٢-٧)، المحور الثالث: المعوقات البشرية، ويشمل البنود (١٨-١٣)، المحور الرابع: المعوقات التشريعية والسياسية، ويشمل البنود (٢٤-١٩)، المحور الخامس: المعوقات الاجتماعية والثقافية، ويشمل البنود (٣٠-٢٥)، المحور السادس: المعوقات التقنية، ويشمل البنود (٣٦-٣١). وقد تمّ تحكيم هذه الاستبانة من قبل عدد من السادة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد، وذلك من أجل التأكد من صدقها، حيث أجمع السادة المحكمين على كفاية بنود الاستبانة وصلاحيتها لقياس ما وضعت لقياسه، بينما كان لديهم ملحوظات تتعلق بصياغة بعض البنود، حيث أجري التعديل المناسب في ضوء هذه الملاحظات.

تمّ التأكد من ثبات الاستبانة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي للاستبانة (٠,٨٦٤)، أما بالنسبة لكل محور من محاور الاستبانة فكانت قيمة معامل ثبات ألفا كرونباخ وفق الآتي: (المعوقات المالية ٠,٨٠٣، المعوقات الإدارية والتنظيمية ٠,٧٥٥، المعوقات البشرية ٠,٨٣٢، المعوقات التشريعية والسياسية ٠,٨٢٨، المعوقات الاجتماعية والثقافية ٠,٧٦٩، المعوقات التقنية ٠,٨٥٧)، وتدل هذه القيم على ثبات الاستبانة وصلاحياتها للقياس.

تمّ الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن بنود الاستبانة، واستخدمت الباحثة برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.25 في تفريغ البيانات، حيث تمّ استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية تمثلت بـ: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الأهمية النسبية، معامل الاختلاف، اختبار (t) لعينة واحدة.

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:

طول الفئة = (درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا)/عدد فئات الاستجابة

طول الفئة = (٥ – ١)/٥ = ٠,٨

وبناءً عليه تمّ اعتماد التبويب المغلق، وتمّ تحديد المجالات الآتية:

الجدول (١) تبويب تدرجات سلم ليكرت الخماسي (تبويب مغلق)

المجال	المستوى	الأهمية النسبية
١ – ١,٨	ضعيف جداً	%(٣٦-٢٠)
١,٨١ – ٢,٦٠	ضعيف	%(٥٢-٣٦,٢)
٢,٦١ – ٣,٤٠	متوسط	%(٦٨-٥٢,٢)
٣,٤١ – ٤,٢٠	مرتفع	%(٨٤-٦٨,٢)
٤,٢١ – ٥	مرتفع جداً	%(١٠٠-٨٤,٢)

المصدر: من إعداد الباحثة

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات المالية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

لتحديد مستوى المعوقات المالية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف واختبار الوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات محور المعوقات المالية، وعلى كامل الفقرات، وفق الآتي:

الجدول (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات المالية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
					مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
١- تتوفر الميزانيات الكافية لتمويل برامج التنمية المستدامة.	٢,١٥	٠,٦٥٤	43	30.4	-13.506	.000	دال
٢- يعاني المجلس من صعوبة في جذب الاستثمارات الخارجية والذاتية للمشاريع التنموية.	٤,٥٠	٠,٨٢٣	90	18.3	18.940	.000	دال
٣- التكاليف التشغيلية للمشاريع التنموية المستدامة عالية جداً.	٤,٤١	٠,٧٩١	88.2	17.9	18.524	.000	دال
٤- تؤثر الأوضاع الاقتصادية العامة سلباً على قدرة المجلس على تمويل البرامج.	٤,٨٨	٠,٦١٢	97.6	12.5	31.923	.000	دال
٥- الرقابة المالية على ميزانيات البرامج التنموية معقدة.	٤,٢٥	٠,٧٥٥	85	17.8	17.205	.000	دال
٦- توجد حوافز مالية كافية لتشجيع المبادرات التنموية.	١,٨٧	٠,٥٨٩	37.4	31.5	-19.937	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

الجدول (٣) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%
108	3.676	.704	.08468	73.6	19.1

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (٢-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
10.038	.000	.6766	.4923	.8134

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يُظهر الجدول (٢) أنّ جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات المالية هي دالة إحصائياً، مما يعني أن هناك فرقاً حقيقياً بين متوسط إجابات العينة والمتوسط الفرضي (٣)، هذا يؤكد وجود تأثير كبير للمعوقات المالية على برامج التنمية. تشير المتوسطات الحسابية المرتفعة لعبارات مثل "صعوبة جذب الاستثمارات" (٤,٥٠) و"تأثير الأوضاع الاقتصادية" (٤,٨٨) إلى أنّ المبحوثين يوافقون بدرجة كبيرة جداً على أن هذه العوامل تُعد معوقات رئيسة، كما تؤكد الأهمية النسبية العالية لهذه العبارات، والتي تتجاوز ٨٥% في معظم الحالات، على أن المبحوثين يعتبرونها بالغة الأهمية كعوامل معيقة. أيضاً القيم المنخفضة للانحراف المعياري (أقل من ١) ومعاملات الاختلاف تؤكد وجود تجانس كبير في إجابات أفراد العينة، مما يدل على أنهم متفقون إلى حد كبير على هذه المعوقات.

تُظهر قيم t المرتفعة واحتمال الدلالة (.٠٠٠) أن النتائج ليست مجرد صدفة، وأن الفروق معنوية بشكل قاطع. كما يوضح الجدول (٣) النتائج الإجمالية لاختبار الفرضية الفرعية الأولى على مستوى المحور بأكمله، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور ٣,٦٧٦، وهو أعلى من المتوسط الفرضي (٣)، وبلغت قيمة t الإحصائية ١٠,٠٣٨ واحتمال الدلالة .٠٠٠، وهو أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥). بناءً على ما سبق نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، التي تؤكد أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة والمتوسط الفرضي، هذا يعني أنّ المعوقات المالية هي بالفعل عامل معيق رئيسي لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية، وأنّ المبحوثين يوافقون على ذلك بشكل واضح وموحد.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات الإدارية والتنظيمية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

لتحديد مستوى المعوقات الإدارية والتنظيمية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف واختبار الوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات محور المعوقات الإدارية والتنظيمية، وعلى كامل الفقرات، وفق الآتي:

الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات الإدارية والتنظيمية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
					مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
٧- تُطبق إجراءات بيروقراطية معقدة تعيق تنفيذ البرامج التنموية.	٤,٦٣	٠,٧٨١	92.6	16.9	21.689	.000	دال
٨- يوجد ضعف في التنسيق بين مختلف الإدارات والأقسام داخل المجلس.	٤,١٠	٠,٧٠٢	82	17.1	16.284	.000	دال
٩- تُتخذ القرارات المتعلقة بالبرامج التنموية ببطء.	٤,٥٥	٠,٨١١	91	17.8	19.861	.000	دال
١٠- المهام والمسؤوليات المتعلقة بالبرامج التنموية ليست محددة بوضوح.	٤,٠٢	٠,٦٩٥	80.4	17.3	15.252	.000	دال
١١- يعاني المجلس من نقص في الكفاءات الإدارية المتخصصة في التنمية.	٤,٣١	٠,٨٠٤	86.2	18.7	16.932	.000	دال
١٢-توجد خطط استراتيجية واضحة ومحددة لبرامج التنمية المستدامة.	٢,٥٠	٠,٧٤٨	50	29.9	-6.947	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

الجدول (٥) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%
108	4.018	.756	.02731	80.4	18.8

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (٢-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper

14.021	.000	1.0183	.8642	1.1541

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يُظهر الجدول (٤) أنّ جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والتنظيمية دالة إحصائياً، مما يؤكد وجود فرق معنوي بين متوسط إجابات العينة والمتوسط الفرضي (٣). هذا يشير إلى أن المبحوثين يعتبرون هذه العوامل معيقات كبيرة لتنفيذ برامج التنمية. تشير المتوسطات المرتفعة لعبارات مثل "البيروقراطية المعقدة" (٤,٦٣) و"بطء اتخاذ القرارات" (٤,٥٥) إلى أنّ أفراد العينة بدرجة كبيرة جداً على أنّ هذه المشاكل الإدارية تشكل عائقاً أساسياً، بينما يُظهر المتوسط الأقل لعبارة "توجد خطط استراتيجية" (٢,٥٠) أنهم لا يوافقون على وجود مثل هذه الخطط، مما يؤكد غيابها. كما تدل الأهمية النسبية العالية (تتجاوز ٨٠% في معظم الحالات) على أن المبحوثين يرون أن هذه المعوقات بالغة الأهمية، كما أن انخفاض قيم الانحراف المعياري ومعاملات الاختلاف يشير إلى تجانس كبير في إجاباتهم، مما يعني أنهم متفقون على أن هذه المعوقات موجودة. أيضاً تؤكد قيم t المرتفعة واحتمال الدلالة (.٠٠٠) أنّ النتائج ليست عشوائية، بل هي فروق معنوية. كما يبين الجدول (٥) النتائج الإجمالية لاختبار الفرضية الفرعية الثانية على مستوى المحور بأكمله، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور ٤,٠١٨، وهو أعلى من المتوسط الفرضي (٣) ويقع ضمن مجال الموافقة بدرجة كبيرة. بلغت قيمة t الإحصائية ١٤,٠٢١ واحتمال الدلالة .٠٠٠، وهو أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥). بناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي تؤكد وجود فرق ذي دلالة إحصائية، هذا يعني أنّ المعوقات الإدارية والتنظيمية هي بالفعل عامل معيق رئيسي لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية، وأن المبحوثين يوافقون على ذلك بشكل قاطع.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات البشرية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

لتحديد مستوى المعوقات البشرية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف واختبار الوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات محور المعوقات البشرية، وعلى كامل الفقرات، وفق الآتي:

الجدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات البشرية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
					مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
١٣- يوجد نقص في الكوادر الفنية (مثل المهندسين والمخططين).	٤,٣٨	٠,٧٧٧	87.6	17.7	18.457	.000	دال
١٤- يتلقى العاملون تدريبات كافية حول مفاهيم وأساليب التنمية المستدامة.	٢,٢١	٠,٦٦٩	44.2	30.3	-12.272	.000	دال
١٥- يتم إشراك المجتمع المحلي بفاعلية في تصميم وتنفيذ البرامج.	٢,٤٤	٠,٧٠١	48.8	28.7	-8.302	.000	دال
١٦- يوجد وعي كافٍ لدى الموظفين بأهداف التنمية المستدامة.	٣,٥٥	٠,٨٨٠	71	24.8	6.495	.000	دال

١٧- يعاني المجلس من مشكلة في الاحتفاظ بالموظفين ذوي الكفاءة العالية.	٤,٦٧	٠,٨٥٢	93.4	18.2	20.369	.000	دال
١٨- تُقدم حوافز كافية لتشجيع الموظفين على المشاركة في البرامج التنموية.	٢,٠٥	٠,٦٠٣	41	29.4	-16.372	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

الجدول (٧) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%
108	3.216	.747	.06127	64.4	23.2

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (٢-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
3.061	.000	.21667	.1354	.3625

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يُظهر الجدول (٦) أنّ جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات البشرية دالة إحصائياً، مما يؤكد وجود فروق معنوية بين متوسط إجابات العينة والمتوسط الفرضي (٣)، هذا يشير إلى أن المبحوثين يعتبرون المعوقات البشرية عوامل رئيسية تؤثر على تنفيذ برامج التنمية. تظهر المتوسطات الحسابية المرتفعة لعبارتي "نقص الكوادر الفنية" (٤,٣٨) و"مشكلة الاحتفاظ بالمحترفين" (٤,٦٧) أنّ المشاركين يوافقون بدرجة كبيرة جداً على أن هذه العوامل تشكل عائقاً كبيراً. في المقابل، تشير المتوسطات المنخفضة لعبارات مثل "التدريبات الكافية" (٢,٢١) و"إشراك المجتمع المحلي" (٢,٤٤) إلى أن المشاركين يوافقون بدرجة ضعيفة على وجود تدريبات كافية أو مشاركة فعالة من المجتمع، مما يعكس وجود نقص في هذه الجوانب. تؤكد الأهمية النسبية العالية لبعض العبارات (مثل ٩٣,٤% لعبارة الاحتفاظ بالموظفين) تؤكد على أهمية هذه المعوقات. القيم المنخفضة للانحراف المعياري ومعاملات الاختلاف تدل على وجود تجانس كبير في إجابات أفراد العينة، مما يعني أنهم متفقون على وجود هذه المعوقات. تؤكد قيم t المرتفعة والدلالة الإحصائية (.٠٠٠) أن هذه النتائج ليست عشوائية، بل هي فروق معنوية. كما يبين الجدول (٧) النتائج الإجمالية لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة على مستوى المحور بأكمله، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور ٣,٢١٦، وهو أعلى من المتوسط الفرضي (٣). بلغت قيمة t الإحصائية ٣,٠٦١ واحتمال الدلالة .٠٠٠، وهو أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥). بناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي تؤكد وجود فرق ذي دلالة إحصائية. هذا يعني أن المعوقات البشرية هي بالفعل عامل معيق رئيسي لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية، وأن المبحوثين يوافقون على ذلك بشكل واضح وموحد، مما يؤكد أهمية العنصر البشري في نجاح أو فشل هذه البرامج.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات التشريعية والسياسية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

لتحديد مستوى المعوقات التشريعية والسياسية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف واختبار الوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات محور المعوقات التشريعية والسياسية، وعلى كامل الفقرات، وفق الآتي:

الجدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات التشريعية والسياسية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
					مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
١٩- توجد أطر قانونية واضحة وداعمة لبرامج التنمية المستدامة.	٢,٤٥	٠,٧٢٠	49	29.4	-7.938	.000	دال
٢٠- يُمنح مجلس المدينة صلاحيات كافية لتنفيذ خططه التنموية.	٢,٣٠	٠,٦٩٠	46	30.0	-10.543	.000	دال
٢١- يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلباً على استمرارية المشاريع التنموية.	٤,٧٨	٠,٨١٥	95.6	17.1	22.697	.000	دال
٢٢- تُطبق التشريعات المتعلقة بالبيئة والتخطيط العمراني بفاعلية.	٢,٧٩	٠,٧٤٥	55.8	26.7	-2.929	.000	دال
٢٣- يوجد دعم سياسي واضح من السلطات العليا لبرامج التنمية.	٢,١٢	٠,٦٨٨	42.4	32.5	-13.292	.000	دال
٢٤- هناك شفافية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التنموية.	٢,٠١	٠,٦٧٢	40.2	33.4	-15.310	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

الجدول (٩) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%
108	2.741	.722	.04632	54.8	26.4

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (٢-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
-3.742	.000	-.2583	-.3762	-.1326

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يُظهر الجدول (٨) أنّ جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات التشريعية والسياسية دالة إحصائياً، مما يعني وجود فرق حقيقي بين متوسط إجابات العينة والمتوسط الفرضي (٣)، هذا يؤكد أن المبحوثين يعتبرون هذه العوامل معيقات رئيسية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة. تشير المتوسطات الحسابية المنخفضة لعبارات مثل "وجود أطر قانونية" (٢,٤٥)، "صلاحيات المجلس" (٢,٣٠)، و"دعم السلطات العليا" (٢,١٢) إلى أن المبحوثين يوافقون بدرجة ضعيفة على أن هذه العوامل متوفرة بشكل كافٍ. في المقابل، تُظهر العبارة الوحيدة التي حصلت على متوسط مرتفع "تأثير عدم الاستقرار السياسي" (٤,٧٨) أنهم يوافقون بدرجة كبيرة جداً على أنها عائق كبير. هذا التباين في المتوسطات يؤكد أن المشكلة تكمن في غياب الأطر القانونية والسياسية الداعمة، وليس في وجودها. تؤكد الأهمية النسبية المنخفضة لعبارات الدعم القانوني والسياسي (أقل من ٥٠%) أنها متوفرة بدرجة ضعيفة، بينما الأهمية النسبية المرتفعة لعبارة "عدم الاستقرار السياسي" (٩٥,٦%) تؤكد تأثيرها السلبي. الانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف المنخفضة تدل على تجانس في إجابات أفراد العينة، مما يعني أنهم متفقون إلى حد كبير على أن هذه المشاكل موجودة. تؤكد قيم t المرتفعة واحتمال الدلالة (.٠٠٠) أن الفروق معنوية بشكل قاطع. كما يبين الجدول (٩) النتائج الإجمالية لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة على مستوى المحور بأكمله، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور ٢,٧٤١، وهو أقل من المتوسط الفرضي (٣)، وبلغت قيمة t الإحصائية –

٣,٧٤٢ واحتمال الدلالة .٠٠٠٠، وهو أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥). بناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي تؤكد وجود فرق ذي دلالة إحصائية، هذا يعني أن غياب الأطر التشريعية والدعم السياسي هما بالفعل عاملان معيقان رئيسيان لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية، وأن المبحوثين يوافقون على ذلك بشكل واضح. فالنتيجة السلبية للمتوسط (أقل من ٣) تترجم إلى أن هذه العوامل ليست موجودة بشكل كافٍ، وبالتالي فهي تشكل عائقاً.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات الاجتماعية والثقافية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

لتحديد مستوى المعوقات الاجتماعية والثقافية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف واختبار الوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات محور المعوقات الاجتماعية والثقافية، وعلى كامل الفقرات، وفق الآتي:

الجدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات الاجتماعية والثقافية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
					مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
٢٥-يُظهر المجتمع المحلي اهتماماً ومشاركة فعّالة في برامج التنمية المستدامة.	٢,٧٦	٠,٧٨٩	55.2	28.6	-3.161	.000	دال
٢٦- يعاني المجلس من مقاومة بعض فئات المجتمع للتغيير أو المشاريع الجديدة.	٤,١٥	٠,٨٠٢	83	19.3	14.901	.000	دال
٢٧- يتم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفئات المهمشة في التخطيط.	٣,٨٠	٠,٧٥٠	76	19.7	11.085	.000	دال
٢٨- يوجد وعي مجتمعي بأهمية فرز النفايات وإعادة تدويرها.	٢,٥٩	٠,٧١٠	51.8	27.4	-6.001	.000	دال
٢٩- يُساهم القطاع الخاص والمجتمع المدني بفاعلية في برامج التنمية.	٢,٧١	٠,٧٩٩	54.2	29.5	-3.772	.000	دال
٣٠- توجد خلافات اجتماعية تعيق تنفيذ المشاريع التنموية.	٣,٩٠	٠,٨٢٥	78	21.2	11.337	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

الجدول (١١) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%
108	3.318	.779	.05319	66.4	23.5

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (٢-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
4.269	.000	.31833	.1725	.4326

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يُظهر الجدول (١٠) أنّ جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات الاجتماعية والثقافية هي دالة إحصائياً، مما يؤكد وجود فروق معنوية بين متوسط إجابات العينة والمتوسط الفرضي (٣)، هذا يشير إلى أن المبحوثين يعتبرون هذه العوامل معيقات أساسية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة. تشير المتوسطات المرتفعة لعبارتي "مقاومة المجتمع للتغيير" (٤,١٥) و"وجود خلافات اجتماعية" (٣,٩٠) إلى أنّ المشاركين يوافقون بدرجة كبيرة على أن هذه العوامل تشكل عائقاً كبيراً. في المقابل، تشير المتوسطات المنخفضة لعبارات مثل "مشاركة المجتمع المحلي" (٢,٧٦) و"الوعي بفرز النفايات" (٢,٥٩) و"مساهمة القطاع الخاص" (٢,٧١) إلى أن المشاركين يوافقون بدرجة بين المتوسطة والمنخفضة على أن هذه الجوانب متوفرة بشكل كافٍ، مما يعكس ضعفاً في المشاركة المجتمعية والوعي. الأهمية النسبية العالية لبعض العبارات (تتجاوز ٨٠% في بعض الحالات) تؤكد على أهمية هذه المعوقات، كما أن قيم الانحراف المعياري ومعاملات الاختلاف المنخفضة تدل على وجود تجانس كبير في إجابات أفراد العينة، مما يعني أنهم متفقون على وجود هذه المعوقات. تؤكد قيم t المرتفعة والدلالة الإحصائية (.٠٠٠) أن هذه النتائج ليست عشوائية، بل هي فروق معنوية. كما يبين الجدول (١١) النتائج الإجمالية لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة على مستوى المحور بأكمله، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور ٣,٣١٨، وهو أعلى من المتوسط الفرضي (٣)، كما بلغت قيمة t الإحصائية ٤,٢٦٩ واحتمال الدلالة .٠٠٠، وهو أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥). بناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي تؤكد وجود فرق ذي دلالة إحصائية. هذا يعني أن المعوقات الاجتماعية والثقافية هي بالفعل عامل معيق رئيسي لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية، وأن المبحوثين يوافقون على ذلك بشكل قاطع. تُشير النتيجة إلى أن ضعف الوعي، ومقاومة التغيير، وقلة المشاركة المجتمعية هي تحديات حقيقية يجب مواجهتها لضمان نجاح أي برنامج تنموي.

اختبار الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات التقنية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

لتحديد مستوى المعوقات التقنية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف واختبار الوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات محور المعوقات التقنية، وعلى كامل الفقرات، وفق الآتي:

الجدول (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات التقنية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
					مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
٣١- تتوفر في المجلس الأنظمة التقنية الحديثة اللازمة للتخطيط والمراقبة.	٢,١٠	٠,٦٥٠	42	31.0	-14.389	.000	دال
٣٢- يُعاني المجلس من نقص في البيانات والإحصاءات الدقيقة اللازمة لاتخاذ القرارات.	٤,٤٩	٠,٨٥٩	89.8	19.1	18.026	.000	دال
٣٣- يتم استخدام التكنولوجيا في تحسين كفاءة الخدمات البلدية.	2.79	٠,٧٧١	55.8	27.6	-2.831	.011	دال

٣٤- يوجد فريق متخصص في تكنولوجيا المعلومات لدعم برامج التنمية.	٢,٧٣	٠,٧٦٦	54.6	28.1	-3.663	.000	دال
٣٥- يتم تحديث البنية التحتية التكنولوجية للمجلس بشكل مستمر.	٢,٦٥	٠,٧٣٠	53	27.5	-4.982	.000	دال
٣٦- يوجد قيود تقنية تعيق تبادل المعلومات مع الجهات الخارجية.	٤,١١	٠,٨٠١	82.2	19.5	14.401	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

الجدول (١٣) نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%
108	3.145	.763	.05514	63	24.2

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (٢-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
2.043	.011	.14522	.02433	.2743

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

يُظهر الجدول (١٢) أن جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات التقنية دالة إحصائياً، مما يؤكد وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط إجابات العينة والمتوسط الفرضي (٣)، هذا يشير إلى أن المبحوثين يعتبرون المعوقات التقنية عوامل مهمة تؤثر على تنفيذ برامج التنمية المستدامة. تشير المتوسطات المرتفعة لعبارتي "نقص البيانات والإحصاءات" (٤,٤٩) و"وجود قيود تقنية" (٤,١١) إلى أن المبحوثين يوافقون بدرجة كبيرة جداً وكبيرة على أن هذه العوامل تشكل عائقاً. في المقابل، تشير المتوسطات المنخفضة لعبارات مثل "توفر الأنظمة التقنية الحديثة" (٢,١٠) و"تحديث البنية التحتية" (٢,٦٥) إلى أن المبحوثين يوافقون بدرجة منخفضة ومتوسطة على أن هذه الجوانب متوفرة بشكل كافٍ، مما يؤكد وجود نقص في البنية التحتية التكنولوجية. الأهمية النسبية العالية لبعض العبارات (تصل إلى ٨٩,٨% في بعض الحالات) تؤكد على أهمية هذه المعوقات، كما أن قيم الانحراف المعياري ومعاملات الاختلاف المنخفضة تدل على وجود تجانس كبير في إجابات أفراد العينة، مما يعني أنهم متفقون على أن هذه المعوقات موجودة. تؤكد قيم t والدلالة الإحصائية (٠٠٠.) أن هذه النتائج ليست عشوائية، بل هي فروق معنوية. كما يبين الجدول (١٣) النتائج الإجمالية لاختبار الفرضية الفرعية السادسة على مستوى المحور بأكمله، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور ٣,١٤٥، وهو أعلى قليلاً من المتوسط الفرضي (٣)، كما بلغت قيمة t الإحصائية ٢,٠٤٣ واحتمال الدلالة ٠١١.، وهو أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥). بناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي تؤكد وجود فرق ذي دلالة إحصائية. هذا يعني أن المعوقات التقنية هي بالفعل عامل معيق رئيسي لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية، وأن المبحوثين يوافقون على ذلك بشكل واضح. تُشير النتيجة إلى أن نقص البيانات الدقيقة، وضعف البنية التحتية التكنولوجية، والقيود التقنية هي تحديات حقيقية تُعيق عملية التخطيط والمراقبة لبرامج التنمية.

اختبار الفرضية الرئيسة للبحث: لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمعوقات تنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرضي.

الجدول (١٤) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة للبحث

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%
108	3.355	.745	.04563	67.2	22.2

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (٢-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
5.022	.000	.35542	.2256	.4762

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.25

تشير نتائج الجدول (١٤) إلى رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمعوقات تنفيذ برامج التنمية المستدامة وبين المتوسط الفرض، فقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة ٣,٣٥٥، وهو أعلى من المتوسط الفرضي (٣). إضافة إلى ذلك، بلغت قيمة t الإحصائية ٥,٠٢٢، وهي قيمة كبيرة، في حين أن احتمال الدلالة .٠٠٠، وهو أقل بكثير من مستوى الدلالة (٠,٠٥). هذه النتائج تؤكد بشكل قاطع أن المعوقات تؤثر بشكل حقيقي ومعنوي على تنفيذ برامج التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية. كما أن الانحراف المعياري المنخفض (٠,٧٤٥) ومعامل الاختلاف (٢٢,٢%) يشيران إلى وجود تجانس كبير بين إجابات أفراد العينة، مما يدل على أنهم متفقون إلى حد كبير على أن هذه المعوقات موجودة وتؤثر سلباً على العمل. هذا التحليل يعزز الاستنتاج بأن معوقات التنمية المستدامة في مجلس مدينة اللاذقية هي تحديات واقعية وحقيقية تستدعي المعالجة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

١- تشير النتائج إلى أنّ المعوقات المالية هي عامل رئيس يعيق التنمية المستدامة، حيث يوافق العاملون بدرجة كبيرة على أنّ ضعف التمويل الحكومي وصعوبة جذب الاستثمارات الخارجية والذاتية يشكلان عائقاً كبيراً، كما يؤكد اتفاقهم على هذه المشاكل وجود فجوة حقيقية في الميزانيات المخصصة للبرامج التنموية.

٢- توضح النتائج أنّ البيروقراطية وبطء اتخاذ القرارات هما من أبرز المعوقات الإدارية، حيث يتفق العاملون على أنّ غياب الخطط الاستراتيجية الواضحة ونقص الكفاءات الإدارية المتخصصة يعيقان تنفيذ برامج التنمية، مما يدل على أن المشكلة تكمن في الأنظمة الداخلية للمجلس.

٣- أظهرت النتائج أنّ هناك نقصاً حقيقياً في الكوادر الفنية المؤهلة وتحدياً كبيراً في الاحتفاظ بالموظفين ذوي الكفاءة، كما يوافق العاملون على أنهم لا يتلقون تدريباً كافياً، وأنّ المشاركة المجتمعية في البرامج التنموية ضعيفة، مما يؤكد أنّ العنصر البشري يمثل تحدياً أساسياً.

٤- تؤكد النتائج أنّ غياب الأطر القانونية الواضحة والدعم السياسي الكافي من أبرز المعوقات التي تواجه المجلس، حيث يوافق العاملون بدرجة كبيرة جداً على أنّ عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على استمرارية المشاريع، مما يشير إلى أنّ المعوقات الخارجية تؤثر بشكل كبير على العمل الداخلي.

٥- تُظهر النتائج أنّ المقاومة المجتمعية للتغيير ووجود الخلافات الاجتماعية يشكلان عائقاً كبيراً أمام التنمية، حيث يتفق العاملون على ضعف الوعي المجتمعي وقلة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، مما يؤكد أن التنمية المستدامة تتطلب تعاوناً أكبر من مختلف فئات المجتمع.

٦- تشير النتائج إلى أنّ ضعف البنية التحتية التكنولوجية للمجلس ونقص البيانات الدقيقة يشكلان عائقاً أمام التخطيط الفعّال، حيث يوافق العاملون على أنّ هناك قيوداً تقنية تعيق تبادل المعلومات، مما يؤكد أنّ المجلس يحتاج إلى تحديث أنظمته التقنية لدعم برامج التنمية.

ب- التوصيات:

١- لمواجهة المعوقات المالية، يجب على مجلس مدينة اللاذقية العمل على تنويع مصادر التمويل بدلاً من الاعتماد الكلي على الدعم الحكومي. يمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل آليات التمويل الذاتي، مثل تحسين كفاءة تحصيل الرسوم والضرائب البلدية. كما يُقترح وضع خطة استثمارية لجذب القطاع الخاص من خلال تقديم حوافز ومشاريع ذات جدوى اقتصادية، بالإضافة إلى البحث عن فرص تمويل من المنظمات الدولية والمؤسسات المانحة للمشاريع التنموية.

٢- لمعالجة المعوقات الإدارية، ينبغي على المجلس تبسيط الإجراءات واللوائح البيروقراطية وتسريع عملية اتخاذ القرارات. يُقترح تطوير خطة استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة تكون مرجعاً واضحاً لجميع الأقسام، مع تحديد المهام والمسؤوليات بدقة، كما يُنصح بإنشاء وحدة خاصة للتخطيط الاستراتيجي داخل المجلس، تكون مسؤولة عن التنسيق بين الإدارات المختلفة وضمان توافق المشاريع مع الأهداف التنموية.

٣- للتغلب على المعوقات البشرية، يجب على المجلس الاستثمار في الكوادر البشرية من خلال توفير برامج تدريب وتأهيل مستمرة للموظفين حول مفاهيم وأساليب التنمية المستدامة. يُقترح وضع سياسات فعّالة للاحتفاظ بالكفاءات الفنية والإدارية، مثل تقديم حوافز ومكافآت مجزية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال إنشاء لجان استشارية تضم ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان إشراكهم في مراحل التخطيط والتنفيذ للبرامج التنموية.

٤- لمعالجة المعوقات التشريعية والسياسية، يُقترح العمل مع الجهات الحكومية المركزية لتطوير وتحديث الأطر القانونية التي تدعم عمل البلديات وتمنحها صلاحيات أكبر في اتخاذ القرارات التنموية، كما يجب على المجلس بناء شراكات استراتيجية مع الوزارات المعنية لضمان الحصول على الدعم السياسي اللازم للمشاريع. يُنصح أيضاً بوضع خطط طوارئ تضمن استمرارية المشاريع التنموية حتى في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي.

٥- للتعامل مع المعوقات الاجتماعية، ينبغي على المجلس تكثيف حملات التوعية المجتمعية حول أهمية التنمية المستدامة ودور المواطنين في تحقيقها. يُقترح إنشاء منصات للحوار المفتوح مع مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك المجموعات الأكثر مقاومة للتغيير لفهم وجهات نظرهم ودمجها في الخطط التنموية. كما يُنصح بتقديم حوافز للقطاع الخاص والمجتمع المدني لتشجيعهم على المساهمة في المشاريع التنموية، بهدف تعزيز ثقافة الشراكة والمسؤولية المشتركة.

٦- لمواجهة المعوقات التقنية، يجب على المجلس تحديث بنيته التحتية التكنولوجية وتطوير أنظمة معلومات متكاملة. يُقترح إنشاء قاعدة بيانات مركزية ودقيقة للمدينة، لضمان توفر الإحصاءات والمعلومات اللازمة للتخطيط والمراقبة، كما يُنصح بتشكيل فريق متخصص في نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، بالإضافة إلى توفير برامج تدريبية للموظفين على استخدام التقنيات الحديثة، لضمان الاستفادة القصوى من التكنولوجيا في دعم برامج التنمية.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

١- أباظة، حسين (٢٠٢٠). *التوجهات المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة*، مجلة أحوال مصرية، العدد (٧٦). مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر.

٢- أمينة، جايب (٢٠٢٠). *معوقات التنمية المحلية في بلدية الكاليتوس بالجزائر العاصمة*، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد (٤)، العدد (١)، ٢٠١-١٩٠.

٣- خامرة، الطاهر (٢٠٠٧). *المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة سوناطراك*، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

٤- الداغر، مجدي محمد عبد الجواد (٢٠١٣). *دور وسائل الإعلام والاتصال في دعم خطط التنمية المستدامة والنهوض بها في البلدان العربية: دراسة حول دور الصحافة في معالجة مشكلات التنمية المستدامة بالتطبيق على عينة من الصحف العربية اليومية في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٧*، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية (٣٣)، الرسالة (٣٥٩)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.

٥- الطائي، إيمان محمد؛ والفلاحي، حسن حمود (٢٠٠٦). *التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة، مجلة البحوث التربوية والنفسية*، العدد (١١)، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العراق.

٦- عباس، صلاح (٢٠١٠). *التنمية المستدامة في الوطن العربي*، مؤسسة شباب الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.

٧- العجلان، نورة بنت عبد الله (٢٠٠٩). *الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة وآثارها على الزراعة في المملكة العربية السعودية، دراسات جغرافية*، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، العدد (١٦)، ٩٦-١.

٨- الغنانيم، طراد أحمد علي (٢٠٢٣). *معيقات تحول البلديات من الوظيفة الخدمية إلى الوظيفة التنموية: دراسة حالة بلدية العارضة الجديدة*، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (٤)، العدد (٢)، ١٠٢٢-١٠١٣.

٩- محيسن، أحمد سلامة وإسماعيل، سمر يوسف (٢٠١٢). *دراسة مدى تحقيق عناصر الاستدامة في التصميم العمراني لمدارس وكالة غوث اللاجئين بقطاع غزة*، المؤتمر الدولي الرابع "نحو هندسة القرن الحادي والعشرين" الذي نظمته كلية الهندسة بالجامعة الاسلامية – غزة، يومي ١٥ – ١٦ /تشرين الأول لعام ٢٠١٢.

١٠- مخول، مطانيوس؛ غانم، عدنان (٢٠٠٩). *نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٥)، العدد (٢)، ٥١-٣٣.

١١- الهرميل، نها ممدوح مصطفى (٢٠٢١). *آليا الجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة*، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٥٢)، المجلد (١)، ٣٠٣-٢٧١.

ب- المراجع الأجنبية:

12- Dalirazar, S., & Sabzi, Z. (2022). *Barriers to sustainable development: Critical social factors influencing the sustainable building development based on Swedish experts' perspectives.* Sustainable Development, 30(6), 1963-1974.

13- Novita, A. A., Ngindana, R., Putra, E., & Virgiyansha, D. (2023). *Development and challenges in the implementation of sustainable development goals*

(SDGs) in Indonesia: A systematic literature review. Jurnal Inovasi Ilmu Sosial dan Politik (JISoP), 5(2), 189-196.

14- Shoara, M., Fatemi, M. J., & Baktash, E. (2024). *Examining The Implementation Obstacles of Sustainable Development Policies in Iran from The Point of View of Senior Government Managers*. International Journal of Applied Research in Management, Economics and Accounting, 1(4), 41-52.